الفصل الأول

صعوبات الاستشهاد في المعجم التاريخي

المبحث الأول: عناصر الاستشهاد ومصادره

المبحث الثاني: الحد التاريخي للاستشهاد والترتيب الزمني

المبحث الثالث: نسبة الشواهد وتصحيف ألفاظها

عناصر الاستشهاد ومصادره

عناصر الاستشهاد

عناصر الاستشهاد في المعجم اللغوي التاريخي من الأهمية بمكان؛ في ضوء ما يرتجى من البناء اللغوي التاريخي الوصفي لهذا المعجم المنشود.

وقد أكدت موسوعة كولير خطورة الاقتباسات والشواهد ـ فضلاً عن عناصرها ـ فخصصت لذلك عنوانًا مستقلاً أطلقت عليه: "ملف الاستشهاد"، جاء فيه: "إن دم الحياة لأي مشروع معجمي موثوق وعميق هو ملف شواهده، الذي يساعد المعجميين في تقرير درجة سيرة أي مصطلح ومعناه ونهجته، وبخاصة المصطلحات الجديدة، أو المعاني الجديدة التي ألحقت بالمصطلحات المستحدثة"(١).

ونظرًا لأن الاقتباسات والشواهد تعد روح العمل، كما سبق بيانه؛ إذ إنها تبين صور الكلمة وصيغها، وما طرأ عليها من تغير وتطور عبر القرون؛ ولأن وظيفة هذا المعجم ليست مجرد النقل عن المعاجم السابقة، بقدر ما هي تتبع لتطور الألفاظ عبر التاريخ...

أقول: نظرًا لما سبق فإنني أرى أن عناصر الاستشهاد التي يستحسن أن يحويها المعجم اللغوي التاريخي هي:

١ـ القرآن الكريم وقراءاته: المتواترة والشاذة.

٢ـ الحديث الشريف والآثار.

٣ـ النثر، ويشمل: الحكم، والمواعظ، والأمثال، والخطب، والمقامات ... إلخ.

٤ـ الشعر.

---

(١) Collier's Encyc. V.14, P. 534. (lexicography)؛ نقلاً عن: المعجم التاريخي العربي، د/ علي توفيق الحمد، مجلة المعجمية التونسية، العددان الخامس والسادس، ص ١٣٦.

٥ـ كتب الأدب والعلم والتاريخ.

٦ـ الصحف اليومية والمجلات والأحاديث التليفزيونية والإذاعية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن العنصر الخامس قد أشار إليه معظم الباحثين، وعلى رأسهم فيشر.

أولاً: القرآن الكريم وقراءاته: المتواترة والشاذة:

لاشك أن القرآن الكريم هو عنصر الاستشهاد الأول في العربية؛ إذ هو كتاب الله تعالى الحكيم الذي أنزله على رسوله الأمين ﷺ، وهو المعجزة الكبرى الخالدة، ولم يختلف أحد من النحاة أو اللغويين على الاستشهاد به.

يقول الشيخ محمد الخضر حسين: "وأفضل ما يحتج به في تقرير أصول اللغة القرآن الكريم؛ فإنه نزل بلسان عربي مبين، ولا يمتري أحد في أنه بلغ في الفصاحة وحسن البيان الذروة التي ليس بعدها مرتقى؛ فنأخذ بالقياس على ما وردت عليه كَلِمُهُ وآياتُه من أحكام لفظية، ولا فرق عندنا بين ما وافق الاستعمال الجاري فيما وصل إلينا من شعر العرب ومنثورهم، وما جاء على وَجْه انفرد به، ولا نتبع سبيل من يحيدون عن ظاهره، ويذهبون به مذهب التأويل ليوافق آراءهم..."[(١)].

ويتعجب الرازي في تفسيره ممن يتحيرون في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن الكريم؛ فإذا استشهدوا في تقرير لفظ ببيت مجهول فرحوا به، ويقول إننا إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول؛ فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى[(٢)].

وقريب مما سبق قول ابن حزم: "ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة أو الطِّرِمَّاح أو لأعرابي أو سُلمي أو تَميمي أو من سائر أبناء العرب لفظًا في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إذا

(١) انظر: دراسات في العربية وتاريخها، الشيخ محمد الخضر حسين، ص ٣٠، ٣١، المكتب الإسلامي بدمشق، ط٢، سنة ١٩٦٠م.

(٢) انظر: تفسير الرازي المجلد الخامس، الجزء ٩، ص ٤٥، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١ سنة ١٩٩٠م.

وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلامًا، لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه، ويحرفه عن موضعه، ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه»[1].

والاحتجاج بالقرآن الكريم يشمل أيضًا الاحتجاج بكل قراءاته المتواترة والشاذة، وهنا تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة، وهي أن لفظ "الشاذ" قد ترك ظلالاً أوقعت بعض العلماء في الوهم؛ مما جعل ابن الجزري يزيل هذا الوهم ويؤكد أن إطلاق بعضهم على مالم يكن من القراءات السبع شاذًا إطلاق غير موفق؛ فإن كثيرًا مما روي عن غير السبعة أصح من كثير مما روي عنهم[2]، ويرى ابن جني أنه لا يصح العدول عن المسمى شاذًا؛ لأن الرواية تَنْميه إلى رسول الله ﷺ[3]؛ فهو إذن تقسيم وتصنيف اتبعه العلماء ولا يقدح في القراءات.

كما أن القراءات ـ عمومًا ـ نص عربي، وقد رواها الثقات، وإذا كان جَمْعُ عثمان رضي الله عنه المسلمين على مصحف إمام قد أزال الفرقة بينهم، فإن ذلك لا يلغي القراءات، حتى على فرض اختلاف العلماء في صحة التعبد بها؛ فهي في أضعف حالاتها نصوص لغوية موثقة، فلماذا نحرم أصحاب اللغة هذا النوعَ الموثق من الروايات[4]؟

يقول السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواءٌ أكان متواترًا أم آحادًا أم شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات

(١) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، مجلد٢، جزء٣، ص١٩٢، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، سنة ١٩٧٥م.

(٢) راجع: المعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته، د/ أحمد مختار عمر، ص ١٢، مؤسسة سطور المعرفة، السعودية، ط١ سنة ٢٠٠٢م، وانظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ج ١/ ٣٦، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ابن جني، ج ١/ ٣٢ ، ٣٣، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، سنة ١٩٩٤م؛ تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، وانظر للاستزادة: الاحتجاج للقراءات الشاذة بين ابن جني والعكبري، خالد محمد نصر، رسالة ماجستير مخطوطة بكلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة سنة ٢٠٠٥م، تحت رقم ١٦٨٤.

(٤) انظر: المعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته، ص ١٣.

الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه"[1].

وجاء في خزانة الأدب للبغدادي: "أما ربنا تبارك وتعالى فكلامه ـ عز اسمه ـ أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه"[2].

فالحق ـ كما يقول الشيخ محمد الخضر حسين ـ أن مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقضي بالاحتجاج به في كل حال[3].

ثانيًا: الحديث الشريف والآثار:

اختلف العلماء قديمًا حول الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو واللغة، والناظر المتفحص لآرائهم يجد أنهم قد افترقوا إلى خمس فرق:

الأولى: رفضت الاستشهاد بالحديث النبوي.

والثانية: وافقت على الاستشهاد بالحديث النبوي.

والثالثة: وافقت على الاستشهاد بالحديث النبوي، وزادت على ذلك كلام أهل البيت والصحابة.

والرابعة: توسطت في الاستشهاد بالحديث النبوي.

والخامسة: أخذت موقف الحذر والحَيْطة.

وأعرض فيما يلي لهذه الآراء، والأسباب التي دعت أصحابها إلى تبنيها؛ محاولاً استخلاص رأي حول هذه القضية فيما يخص البحث من الاستشهاد بالحديث النبوي في المعجم اللغوي التاريخي.

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ص ٣٦، جروس برس، ط١ سنة ١٩٨٨م، تحقيق د/ أحمد سليم الحمصي، و د/ محمد أحمد قاسم.

(٢) خزانة الأدب، البغدادي، ج١/ ٣٢، دار الكتب العلمية، بيروت ط١ سنة ١٩٩٨، تحقيق د/ محمد نبيل طريفي.

(٣) دراسات في العربية وتاريخها، ص٣١.

أولاً: من رفضوا الاستشهاد بالحديث النبوي:

في مقدمة هؤلاء: أبو عمرو بن العلاء[1]، والخليل[2]، وسيبويه[3]، والكسائي[4]، والفراء[5]، وعلي بن المبارك الأحمر[6]، وهشام الضرير[7]، وعيسى ابن عُمر[8]، ونحاة بغداد، ولغويو الأندلس، وقد ذكر أبو حيان[9] أنه مذهب المتقدمين والمتأخرين من علماء العربية؛ فقال: "إن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن مبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك ـ أي لم يحتجوا بالحديث ـ وتبعهم على

(١) أبو عمرو بن العلاء: هو زبان بن العلاء بن عمار التميمي المازني البصري، أحد القراء السبعة، توفي سنة ١٥٤ هـ بالكوفة. انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٣١، ٢٣٢ ، والأعلام ٥/ ٨٢ .

(٢) سبقت ترجمته ص١١

(٣) سيبويه (١٤٨ ـ ١٨٠ هـ): عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر الملقب سيبويه، إمام النحاة وأول من بسط النحو. بغية الوعاة ٢/ ٢٢٩، والأعلام ٥/ ٨١ .

(٤) الكسائي (... ـ ١٨٩هـ): علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن. إمام في اللغة والنحو والقراءة. بغية الوعاة ٢/ ١٦٢، والأعلام ٤/ ٢٨٣ .

(٥) الفراء (١٤٤ ـ ٢٠٧هـ): يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد، المعروف بالفراء، إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. بغية الوعاة ٢/ ٣٣٣، والأعلام ٨/ ١٤٦ .

(٦) علي بن المبارك الأحمر (... ـ ١٩٤ هـ): علي بن المبارك المعروف بالأحمر، مؤدب المأمون العباسي، وشيخ النحاة في عصره. بغية الوعاة ٢/ ١٥٨، والأعلام ٤/ ٢٧١ .

(٧) هشام الضرير: هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير الكوفي النحوي، صاحب الكسائي، وعنه أخذ النحو، له مقالة في النحو تعزى إليه، وكتاب في الحدود العربية، وكتاب المختصر، وكتاب القياس، توفي سنة تسع ومائتين. انظر: الفهرست لابن النديم، ص١١٠، ومعجم الأدباء ٥/ ٥٩٨ .

(٨) عيسى بن عمر (... ـ ١٤٩هـ): عيسى بن عمر الثقفي بالولاء، من أئمة اللغة، من أهل البصرة، شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء، وأول من هذب النحو ورتبه. بغية الوعاة ٢/ ٢٣٧، والأعلام ٥/ ١٠٦ .

(٩) أبو حيان: محمد بن يوسف بن حيان الغرناطي، أثير الدين أبو حيان الأندلسي، ولد سنة ٦٥٤هـ ، شيخ العربية والأدب والقراءات. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، ج ٤/ ٣٠٢، دار الجيل، بيروت، سنة ١٩٩٣م.

هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس»[1].

وقد ذهبوا إلى ذلك لأنهم رأوا أنه لا يستشهد بالحديث لعدم الوثوق بأن ذلك لفظ الرسول ﷺ، وقد انتفت الثقة من أنه لفظ الرسول ﷺ لسببين:

الأول: أنه كان يصح فيه الرواية بالمعنى؛ فقد جوزوا النقل بالمعنى؛ فتجد القصة الواحدة قد جرت في زمانه ﷺ فتنقل بألفاظ مختلفة؛ كحديث: "زوجتكها بما معك من القرآن"، وفي رواية ثانية: "ملكتكها بما معك من القرآن"، وفي الثالثة: "خذها بما معك من القرآن"، وفي الرابعة: "أمكناكها بما معك من القرآن"، وقد يكون النبي ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، فأتى الرواة بالمراد منه، ولم يأتوا بلفظه؛ إذ المطلوب إنما هو نقل المعنى، وهذا الأمر في رأى العلماء السابقين أدى إلى تحريفه، والدس عليه، وتزييف نصه.

الآخر: أن كثيراً منه قد رواه الأعاجم والمولَّدون؛ وبذا تسربت إليه أخطاء لغوية كثيرة[2].

ومن ثَمَّ رأى هذا الفريق عدم جواز الاستشهاد بالحديث النبوي.

ثانيًا: من وافقوا على الاستشهاد بالحديث النبوي:

لما وجد العلماء بعضًا من الأحاديث مَرْوِيًّا عن النبي ﷺ عن ربه عز وجل، وهو

---

(١) انظر: الاقتراح ص٤٠، ٤١، وخزانة الأدب ١/ ٣٣، وتجدر الإشارة إلى أن ادعاء أبي حيان هذا مردود بأن كتب النحاة من أندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث، بل قال ابن الطيب: "بل رأيت الاستدلال بالحديث في كلام أبي حيان نفسه"، انظر: دراسات في العربية وتاريخها، ص ١٧٦، ١٧٧.

(٢) المعجم اللغوي التاريخي، فيشر، ص٩، وانظر كذلك دراسات في العربية وتاريخها، ص١٦٩، ورواية "زوجتكها" في فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب: "فضائل القرآن"، باب: "خيركم من تعلم القرآن وعلمه" حديث رقم ٥٠٢٩، ورواية: "ملكتكها" أيضًا في البخاري، كتاب: "فضائل القرآن"، باب: "القراءة عن ظهر قلب" حديث رقم ٥٠٣٠، أما رواية: "خذها"، ورواية "أمكناكها" فلم أعثر عليهما.

ما يعرف بالأحاديث القدسية، ولما وجدوا تحمس بعض العلماء للحديث عمومًا وإجلال شأنه، كان من المقبول عقلاً أن يعده بعض العلماء المتأخرين نموذجيًا في ناحيته اللغوية؛ فأجازوا الاستشهاد به، ومن بين هؤلاء: ابن منظور، وابن خروف، وابن مالك[1].

يقول ابن منظور في مقدمة لسان العرب: "وقصدت توشيحه (أي كتاب لسان العرب) بجليل الأخبار، وجميل الآثار، مضافًا إليه ما فيه من آيات القرآن الكريم، والكلام على معجزات الذكر الحكيم؛ ليتحلى بترصيع دررها عقْدُهُ، ويكون على مدار الآيات والأخبار والآثار والأمثال والأشعار حَلُّهُ وعقْدُهُ..."[2].

كما يستند المجوزون إلى الإجماع على أنه ﷺ كان أفصح العرب لهجة؛ يقول ابن حزم: "لقد كان محمد بن عبد الله قبل أن يكرمه الله بالنبوة، وأيام كان بمكة، أعلم بلغة قومه وأفصح، فكيف بعد أن اختصه الله للنذارة، واجتباه للوساطة بينه وبين خلقه؟!"[3].

وعلى أية حال، فأصل رواية الحديث الشريف ـ عند المجوزين للاستشهاد به ـ أن تكون على نحو ما سُمِعَ، وأهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاظه والتحرى في نقله، ولهذا الأصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروي بلفظه، وهذا الظن كافٍ في إثبات الألفاظ اللغوية[4].

ثالثًا: من زادوا على ذلك كلام أهل البيت والصحابة:

من هؤلاء: الرضيّ الأسْتَراباذي، والبغدادي الذي قال في خزانته: "والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه، ويُلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت"[5].

---

(١) انظر: المعجم اللغوي التاريخي، ص ٩.

(٢) لسان العرب لابن منظور، المقدمة، ص١٢، دار المعارف بالقاهرة، ط٣، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي.

(٣) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، مجلد ٢، جزء ٣، ص ١٩٢.

(٤) انظر: دراسات في العربية وتاريخها، ص ١٧٠.

(٥) خزانة الأدب ج١ / ٢٣.

وذهب إلى ذلك أيضًا ابن خلدون، وقد كان كثير الذكر للحديث دونما تردد إلى جانب القرآن في مَعْرِض حديثه عن اللغة، يقول في مقدمته: "والسبب في ذلك أن هؤلاء الذين أدركوا الإسلام سمعوا الطبقة العالية من الكلام في القرآن والحديث اللذين عجز البشر عن الإتيان بمثلهما"[1].

رابعًا: من توسطوا في الاستشهاد بالحديث النبوي:

ممن رأى هذا الرأي الوسط الشاطبي؛ فقد وقف موقفًا وسطًا بين هؤلاء وهؤلاء؛ فقال: "وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه؛ فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص؛ كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ، ككتابه لهَمْدان، وكتابه لوائل بن حُجْر، والأمثال النبوية؛ فهذا يصح الاستشهاد به في العربية"[2].

خامسًا: من أخذوا جانب الحذر والحَيْطة:

نجد في أصحاب هذا الرأي السيوطي، وعلى الرغم من أنه كان من المتأخرين، فإنه أعرب عن رأيه ـ كما يقول فيشر ـ في كثير من الحذر والحيطة، وعلى أية حال فإنني أرى أن رأي السيوطي يكاد يكون مثل رأي الشاطبي؛ يقول في الاقتراح: "وأما كلامه ﷺ، فيُستدلُّ منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي؛ وذلك نادر جدًّا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضًا؛ فإن غالب الأحاديث مَرْوِيٌّ بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فَرَوَوْها بما أدَّت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا، وأخَّروا، وأبدلوا ألفاظًا بألفاظ؛ ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مَرْوِيًّا على أوجه شتى بعبارات مختلفة"[3].

في خضم هذه الآراء نحتاج إلى أن نقف وقفتين:

---

(١) انظر: مقدمة ابن خلدون، ج ٣/ ١٣١٦، تحقيق د/ علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط٣، سنة ١٩٧٩م.

(٢) خزانة الأدب ج ١/ ٣٥ .

(٣) الاقتراح، ص ٤٠، وانظر: المعجم اللغوي التاريخي، فيشر، ص ١٠ .

الوقفة الأولى: حول حكم الاستشهاد بالحديث النبوي في اللغة.

الوقفة الآخرة: حول موقف الاستشهاد بالحديث في المعجم اللغوي التاريخي.

الوقفة الأولى: الاستشهاد بالحديث النبوي في اللغة:

وقد وَفَّى هذه النقطة حقها الشيخ محمد الخضر حسين في بحثه عن "الاستشهاد بالحديث في اللغة" الذي ضَمَّنَهُ كتابه: "دراسات في العربية وتاريخها"، ورأى أن هناك من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة، مثل الأحاديث التي تروى بقصد بيان فصاحته ﷺ، مثل "حمي الوطيس"[1]، وغيره، أو الأحاديث التي تدل على الأقوال التي يُتعبد بها[2]، وما روي عنه ﷺ من مخاطبة العرب بلغتهم؛ لأن الراوي أحرص على رواية هذه الأقوال بنصها، وكذلك الأحاديث المتواترة لفظًا، وأحاديث الرواة الذين لا يجيزون الرواية بالمعنى؛ مثل ابن سيرين وعلي بن المديني.

وكذلك الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية؛ فإن اللغويين والنحاة لم يفرقوا بين ما روي على وجه واحد وما روي على وجهين أو وجوه، ما دامت هذه الروايات مشهورة غير شاذة.

كما رأى أن هناك من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي الأحاديث التي لم تُدَوَّنْ في الصدر الأول، وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين، أو الروايات الشاذة التي يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف[3].

---

(١) انظر صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب: "الجهاد والسير"، باب: "غزوة حنين"، حديث رقم ١٧٧٥.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن النبي ﷺ كان يحرص الحرص كله على أن ينقل أصحابه عنه الحديث بلفظه وخاصة أحاديث التعبد، وهناك دلائل كثيرة من الأحاديث تشير إلى ذلك، منها ما رواه مسلم في كتاب: "الصلاة"، باب: "التشهد في الصلاة" حديث رقم ٤٠٣ عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن، ومنها أيضًا ما رواه البخاري في كتاب: "الوضوء"، باب: "فضل من بات على الوضوء" حديث رقم ٢٤٧، وفيه أن النبي ﷺ راجع البراء بن عازب ـ راوي الحديث ـ عندما قال: "ورسولك الذي أرسلت"، وقال له: "لا، وبنبيك الذي أرسلت"، راجع الحديث هناك.

(٣) انظر: دراسات في العربية وتاريخها، ص ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠.

وأرى في النهاية أن مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي مسألة مهمة، ولا يجوز ترك الاستشهاد به تحت أي سبب كان؛ ذلك أن النبي ﷺ كان أفصح العرب، وقد أتى بألفاظ جديدة دائمًا ما يقول العلماء عند ورود أحدها في الحديث: "وهذا اللفظ لم يجئ إلا في الحديث، ولم نسمعه إلا فيه"[1]، فلماذا تُترك كل هذه الثروة؟ كما أن الرواة قد صرفوا جُلَّ اهتمامهم إلى نقل الحديث بلفظه قدر الإمكان.

وأما ما أجازوه من الرواية بالمعنى؛ فهذا قد يكون ـ كما يقول الدكتور محمد عيد ـ محل نظر من الوجهة الدينية؛ بمعنى أن ذلك لفظ الرسول ﷺ نصًّا أم لا؟ ولكن الاستشهاد بها لُغويًّا لا حاجة به إلى هذا النظر والتوقف؛ إذ نشطت حركة جمع الحديث فترة كافية، في وقت كان يصح الاحتجاج بكل ما فيه من نصوص، وأغلب الظن أن العناية بنصوص الحديث كانت أشد وأقوى من العناية بالنصوص الأخرى[2].

ولذا، فما المانع من الاستشهاد بألفاظ الحديث النبوي في معاجم اللغة، مع تمييز الحديث النبوي من المأثور عن الصحابة وغيرهم، ووضع الكلمات أو العبارات التي تضفي بعض التوثيق لصحة نسبتها إلى النبي ﷺ، مثل: في الصحيح، جاء في الحديث، حُكي، رُوِيَ، جاء في الأثر، يُنسب... وهكذا؟!

الوقفة الأخيرة: الاستشهاد بالحديث في المعجم اللغوي التاريخي:

على ضوء ما ذهبت إليه في الاستشهاد بالحديث عامة في اللغة، وعلى ضوء ما سبق من قبل من أن طبيعة المعجم التاريخي وصفية تاريخية؛ فإنني أرى ضرورة الاستشهاد في المعجم التاريخي بالحديث الشريف، سواء أكان حديثًا نبويًّا أم قدسيًّا، وكذلك أرى ضرورة الاستشهاد بجميع الآثار والأخبار المتعلقة بالحديث الشريف، سواء أكانت من أقوال النبي ﷺ أم آل بيته أم الصحابة أم الرواة، مع ضرورة التمييز بين كل هذه المرويات كما سبق ذكره.

---

(١) السابق، ص ١٦٧، وانظر النهاية لابن الأثير ففيه أمثلة غنية.

(٢) انظر: الرواية والاستشهاد باللغة: دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث، د/ محمد عيد، ص ١٣٦، عالم الكتب بالقاهرة، سنة ١٩٧٦م.

ثالثاً: النثر:

ويشمل الحكم والمواعظ والأمثال، كما أنه يشمل النثر الفني وغير الفني، وبهذا المعنى الأخير يكون هذا العنصر من عناصر الاستشهاد متداخلاً مع العنصر الخامس، وهو "كتب الأدب والعلم والتاريخ"؛ بحيث إذا وجدنا شاهداً فيها على لفظ، وكان شاهداً نثريًا اعتمدناه، وإنما جعلت العنصر الخامس من عناصر الاستشهاد في المعجم التاريخي مستقلاً بذاته؛ للتأكيد على أنه عنصر جديد من عناصر الاستشهاد، لم تكن تعبأ به المعاجم السابقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكم والمواعظ والأمثال من فنون الأدب؛ بل هي أقدم فنونه، وهي مرآة صافية لأخلاق الأمم وعاداتها وطباعها، وسجل كبير لكثير من أحداثها؛ لذا نفر طائفة من العلماء لجمع هذه الأمثال في مؤلفات ليعم النفع بها، أمثال أبي عبيدة، وأبي عبيد، والأصمعي، وغيرهم[1].

لكن تجدر الإشارة إلى أن جميع الأمثال ليست كلها سواء في القيمة؛ فهناك أمثال منسوبة لقائليها؛ فتدل على تاريخها، وبعض الظروف التي أحاطت بها، وهناك أمثال غير منسوبة لقائليها، لا تفيد شيئًا من هذا، وإن كانت مفيدة لغويًا على وجه العموم[2].

وقد درج اللغويون والمعجميون على الاستشهاد بالنثر من أمثال الحكم والمواعظ والأمثال في اللغة والمعاجم منذ بدء التدوين، ووصف ابن عبد ربه الأمثال بأنها "وشي الكلام، وجوهر اللفظ، وحلي المعنى ... ونُطق بها في كل زمان، وعلى كل لسان؛ فهي أبقى من الشعر، وأشرف من الخطابة، لم يَسِرْ شيء مسيرها، ولا عَمَّ عمومها؛ حتى قيل: أسير من مثل!"[3].

---

(١) بتصرف يسير من: الأسس المبتكرة لدراسة الأدب الجاهلي، عبد العزيز مزروع الأزهري، ص ١٠١، ١٠٢، مطبعة العلوم، سنة ١٩٥٠م.

(٢) السابق، ص ١٠٣.

(٣) العقد الفريد، ابن عبد ربه الأندلسي، ٣/ ٣، تحقيق د/ مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.

ومن ثم يجب العناية بكل أنواع النثر حين ننشد وضع معجم لغوي تاريخي.

رابعًا: الشعر:

الشعر ديوان العرب؛ فقد سجل مآثرها ومحافلها ومفاخرها وحروبها وعزها ومجدها.

وقد كان الكلام كله منثوراً؛ فاحتاجت العرب إلى الغناء بمكارم أخلاقها، فتوهموا أعاريض، وجعلوها موازين للكلام؛ فلما تم لهم وزنه سموه شعرًا؛ لأنهم شعروا به، أي فطنوا له[1].

وليس هناك خلاف بين علماء اللغة على الاستشهاد بالشعر؛ إلا أن بعضهم قصر الاستشهاد به على عصور دون عصور؛ محتجين بأن العصور الأولى عصور الفصاحة، أما ما بعدها فعصر انتشار الإسلام، ودخول كثير من المولدين. وفي الاقتراح للسيوطي أنهم أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين[2].

وهناك صعوبات عدة خاصة بالاستشهاد الشعري في المعجم اللغوي التاريخي، وسوف تعالج في مباحثها الخاصة، إن شاء الله تعالى، مثل: نسبة الشعر إلى قائليه، وتصحيف ألفاظ الشواهد، وغير ذلك.

لكن على أية حال؛ فالشعر عنصر أساس من عناصر الاستشهاد في المعجم اللغوي التاريخي؛ لكن بمقاييس مختلفة عما كانت عليه في المعاجم السابقة، وسوف أعرض لهذه المقاييس في المباحث الخاصة بها.

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، ج٢/ ٤٧٢، منشورات المكتبة العصرية، بيروت سنة ١٩٩٢م، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلى محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم.

(٢) الاقتراح، ص ٥٤.

خامسًا: كتب الأدب والعلم والتاريخ:

سبق أن ذكرت رأي فيشر في الاستفادة بالمادة الغنية التي تحويها كتب الأدب والعلم والتاريخ؛ إذ إنها حوت كلمات وتراكيبَ كثيرةً لا أثرَ لها ـ كما يقول ـ في القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو الشعر القديم، وهي من بعض النواحي تقدم لنا صورة من اللغة العربية القديمة أحسن مما يقدمه الشعر[1].

وهو رأي جدير بالاعتبار عند وضع معجم لغوي تاريخي، ويضيف للاستشهاد فيه عنصرًا مهمًّا من عناصره؛ إذ دأب اللغويون والمعجميون العرب ـ عند وضع معجم لغوي جديد ـ على مجرد النقل من المعجمات السابقة، مع إضفاء بعض التعديلات اليسيرة؛ مما جعلنا نهمل ثروة لغوية كبيرة، قد نخشى استعمالها أو عدها صوابًا؛ نظرًا لعدم احتواء المعاجم عليها، وقد يُصاب الباحث بالشك والقلق حين تؤكد له بعض الدراسات التي تُعنى بالخطأ والصواب اللغوي على لفظ معين أنه خطأ، ثم يفاجأ بعالم كبير من علماء العرب القدامى يستخدمه في كتب الأدب أو العلم أو التاريخ.

كما أن المعجمات العالمية قد تجاوزت مثل هذه الهفوات؛ وذلك باستخدامها كل ما يوجد في وعاء اللغة على أنه نماذج تصلح للاستشهاد بها.

كما تجدر الإشارة إلى أننا إذا كنا قد أضفينا على معجمنا صفتين أساسيتين هما: الوصفية والتاريخية؛ فلابد لنا أن نجمع ألفاظ اللغة وأشتاتها من كل ما يمتُّ للغة بصلة؛ فالمعجم اللغوي التاريخي هو سجل للعربية، وديوان شامل لتاريخها.

سادسًا: الصحف اليومية والمجلات والأحاديث التليفزيونية والإذاعية:

تختار عينات من الصحف اليومية من كل بلد عربي؛ مثل الأهرام المصرية، والحياة اللبنانية، والشرق الأوسط السعودية، والسياسة الكويتية... إلخ، وتختار عينات

---

(١) المعجم اللغوي التاريخي، فيشر، ص ١٥.

مناسبة من المجلات الأسبوعية أو الشهرية في مختلف الفئات والموضوعات من كل البلاد العربية؛ مثل مجلة العربي الكويتية، والدوحة القطرية، ومجلة الهلال المصرية، ونماذج من مجلات المرأة؛ مثل مجلة حواء المصرية، ونماذج من مجلات الأطفال؛ مثل مجلة ماجد الإماراتية، ومجلة علاء الدين المصرية...إلخ، كما يمكن الرجوع - حالة الضرورة - إلى الأحاديث التليفزيونية والإذاعية[1]؛ على أن ما سبق يعد نماذج للتوضيح فحسب.

مصادر الاستشهاد

سبق إلى ذكر مصادر الاستشهاد والتنبيه على تنوعها أستاذنا الدكتور/ محمد حسن عبد العزيز في كتابه " المعجم التاريخي للغة العربية"؛ ولما كانت مصادر استشهاد المعجم التاريخي يتوقع لها أن تكون كثيرة جدًّا؛ فقد اكتفى أستاذنا ببعض النماذج التي وضعها للتوضيح فحسب، وقد قسم هذه المصادر إلى قسمين: **الأول:** ما يخص العصور الأربعة الأولى: العصر الجاهلي، والعصر الإسلامي، والعصر العباسي، والعصر الوسيط، **والآخر:** ما يخص العصر الحديث[2]، وقسم مصادر كل منهما إلى مصادر أساسية ومصادر ثانوية.

أما القسم الأول فقد رأى فيه أهمية الرجوع إلى مصادر أساسية؛ مثل القرآن الكريم والأحاديث النبوية، ورأى الاكتفاء بالصحاح الستة فيما يخص الأحاديث، وعدد كبير من دواوين الشعر العربي، فيما لا يقل عن خمسين ديوانًا لكل عصر، وكتب الأدب القديمة؛ مثل الكامل للمبرد، والبيان والتبيين للجاحظ...إلخ، وكتب التراجم والمنتخبات؛ مثل الأغاني للأصفهاني، وطبقات الشعراء لابن سلام...إلخ، وكتب التاريخ؛ مثل السيرة النبوية لابن هشام، وتاريخ الطبري...إلخ، وكتب العلوم

---

(١) انظر: صناعة المعجم الحديث، د/ أحمد مختار عمر، ص ٨١ - ٨٣، والمعجم التاريخي للغة العربية: وثائق ونماذج، أستاذنا الدكتور/ محمد حسن عبد العزيز، ص ١٩٣، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.

(٢) انظر: هذا التقسيم التاريخي لعصور اللغة العربية الذي ارتضته لجنة المعجم التاريخي في الجزء الخاص بالنماذج من هذه الدراسة، ص١٦٣، ١٦٤.

في الفلسفة والطب والفلك ...إلخ؛ مثل الحاوي للرازي، والقانون لابن سينا وغيرهما، وكتب الرحلات والجغرافيا؛ مثل رحلة ابن جبير، ورحلة ابن بطوطة، وكتب الألفاظ المعربة والدخيلة؛ مثل المعرب للجواليقي، وكتب المصنفات العامة للمصطلحات العلمية والفنية؛ مثل مفاتيح العلوم للخوارزمي، وكتب مصنفات الثروة اللغوية؛ مثل الفروق لأبي هلال العسكري، ومصنفات المعاني؛ مثل المخصص لابن سيده، ومصنفات النحو والصرف والعروض والبلاغة؛ مثل كتاب سيبويه، ودلائل الإعجاز للجرجاني، والموسوعات العربية القديمة والحديثة؛ مثل صبح الأعشى، ودائرة المعارف الإسلامية، وكتب المترجمات وبخاصة في المنطق والفلسفة وغيرهما مما ترجم عن اليونان.

أما المصادر الثانوية لهذا القسم فهي كتب المعاجم القديمة؛ كالعين للخليل، والتهذيب للأزهري، وتاج العروس للزبيدي.

أما القسم الثاني، وهو مصادر المعجم التاريخي في العصر الحديث، فهناك أيضًا مصادر أساسية، وهي دواوين بعض الشعراء فيما لا يقل عن مائة من كبار الشعراء بمختلف مدارسهم وأصقاعهم؛ مثل أحمد شوقي، وخليل مطران، والشابي، والروايات والقصص القصيرة والمسرحيات لكبار الأدباء فيما لا يقل عن مائة أديب بمختلف مدارسهم وبلادهم؛ مثل نجيب محفوظ، والطيب صالح، والمقالات الأدبية والسياسية فيما لا يقل عن مائة كاتب أيضًا؛ مثل العقاد، ومحمد حسنين هيكل، وكتب الرحلات والسير الذاتية والتراجم؛ مثل تلخيص الإبريز للطهطاوي، والأيام لطه حسين، والمترجمات من الآداب العالمية؛ مثل أعمال شكسبير وغيرها، والمصنفات العلمية فيما ألف وترجم في العلوم المختلفة من طب وهندسة وأحياء، والصحف اليومية والمجلات، وقد أشرت إليها من قبل.

ومن المصادر الثانوية لهذا القسم المعاجم الحديثة أحادية اللغة؛ مثل المعجم الوسيط، والمعاجم الحديثة ثنائية اللغة؛ مثل تكملة المعاجم العربية لدوزي، ومصنفات الثروة اللغوية في العصر الحديث؛ مثل معجم التراكيب والعبارات الاصطلاحية لأحمد أبو سعد، ومعاجم المصطلحات العلمية والفنية، والموسوعات العربية والأجنبية الحديثة فيما تكتبه عن اللغة العربية؛ مثل دائرة المعارف البريطانية،

ومصنفات الأخطاء اللغوية في الفصحى؛ مثل أخطاء اللغة العربية المعاصرة للدكتور أحمد مختار عمر[1].

وتجدر الإشارة إلى أن ما عرضه أستاذنا من مصادر، من شأنه أن يساعد على إنجاز المعجم التاريخي؛ بيد أنني أرى أن حصر مصادر معينة، فيما يخص الحديث الشريف مثلاً، يجعلنا نقع فيما وقع فيه المعجم الكبير، حين اشترط على نفسه هذا الشرط[2]، ثم وجدنا واضعيه بعد ذلك يستشهدون بالنهاية لابن الأثير والفائق للزمخشري؛ ذلك بأن الكتب الصحاح الستة لم تَحْتَوِ على كل الأحاديث؛ ومن ثم سنجد أنفسنا مضطرين إلى الاستعانة بغيرها من كتب الحديث، وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور/ أحمد مختار عمر قد ذكر ـ في معرض حديثه عن معجم حاسوبي معاصر للغة العربية ـ بعض الاقتراحات الخاصة بالمصادر الحديثة؛ وقد أشار سيادته إلى أن هذه القوائم المقترحة التي وضعها مما لا ينبغي أن تخلو منه قائمة مصادر المعجم[3].

ومع ما سبق ذكره مما نبه إليه أستاذنا الدكتور/ محمد حسن عبد العزيز، من أن ما عرضه إنما هو نماذج للتوضيح فحسب؛ فإنني أستشف من خلال هذا العرض وذاك، ومن خلال ما يقترحه فيما يخص مصادر المعجم التاريخي ـ أن مصادر المعجم التاريخي لا يجوز بحال أن تكون محصورة في مصنفات دون مصنفات، وإنما يجب أن تكون في كل ما وُثِّقَ ودُوِّنَ وسُجِّلَ، واعتمد عليه كمصدر عربي فصيح في القديم أو الحديث، وفي ضوء دخول هذا المصدر أو ذاك تحت عناصر الاستشهاد التي سبق ذكرها في بداية المبحث.

ومما تجدر الإشارة إليه أن مصادر هذا الكتاب ومراجعه تعد مثالاً فعليًّا، ونموذجًا عمليًّا تطبيقيًّا، لما يمكن أن تكون عليه مصادر المعجم التاريخي.

---

(١) انظر في ذلك: المعجم التاريخي للغة العربية: وثائق ونماذج، أستاذنا الدكتور/ محمد حسن عبد العزيز، ص ١٨٩ ـ ١٩٣.

(٢) انظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، مجمع اللغة العربية، ص٥، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة سنة ١٩٨٤م.

(٣) انظر: صناعة المعجم الحديث، د/ أحمد مختار عمر، ص ٧٨ ـ ٨٦.

الحد التاريخي للاستشهاد والترتيب الزمني

الحد التاريخي للاستشهاد

لا يوصف المعجم اللغوي بأنه معجم تاريخي للعربية بحق إلا إذا تجاوز في استشهاده باللغة ما وقف عنده اللغويون العرب وعدوه معياراً للفصاحة؛ حين اكتفوا بشواهد نهاية القرن الثاني الهجري في الحواضر، والقرن الرابع في البوادي.

والظاهر أن فريقًا من العلماء أسقط الاحتجاج بكلام الإسلاميين والمولدين في اللفظ والمعنى، وقصر الاحتجاج بكلام المولدين على المعاني فقط[1].

ولا يشغلني هنا استقصاء ما قام به العلماء من تقسيمات محيرة حول الاستشهاد؛ ذلك بأنهم اتخذوا معياراً مكانيًا وآخر زمانيًا للاستشهاد؛ كما أنهم استشهدوا بقبائل دون قبائل، ثم إن من قرر منهم عدم الاحتجاج بالمولدين تراهم لا تخلو كتبهم من الاستشهاد بهم[2].

وإنما يشغلني ذلك التطور الجديد، وهو أن الحد التاريخي للاستشهاد في المعجم اللغوي التاريخي لابد أن يكون إلى العصر الذي يُطبع فيه هذا المعجم؛ مع ضرورة إضافة كل ما يَجِدّ من تطورات لغوية في طبعاته اللاحقة؛ فلا يعد المعجم وافيًا بالمراد منه ـ كما يقول جاردنر ـ إلا إذا سجل الدرجات التي تقع بين الكلام، واعترف بها،

(١) انظر: في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص١٤، ١٥، مطبعة الجامعة السورية، ط٢، سنة١٩٥٧م.

(٢) السابق ص١٧، ١٨، وانظر: الاستشهاد في النحو العربي، عثمان الفكي بابكر، ص ٢٨٥، ص٢٤٣ ـ ٢٩١، رسالة ماجستير مخطوطة بكلية دار العلوم جامعة القاهرة تحت رقم ١٠١، وانظر أيضًا: المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، د/ محمد عيد، ص ٦٤ـ ٦٨، عالم الكتب بالقاهرة، سنة ١٩٨١م.

مع وجوب مزج النظرة المعيارية بالدراسة الوصفية الصرفة، واضعين في الاعتبار أن اللغة في أية لحظة من لحظاتها ليست فقط ما هو كائن بالفعل، وإنما ما سيكون في المستقبل أيضًا؛ فهي في حركة دائمة وتطور دائم[1].

وإذا كانت الدوافع وراء حصر الاستشهاد بعصور دون عصور ـ قوية؛ مثل: المحافظة على سلامة اللغة، والحرص على بقاء خصائصها الأصيلة؛ فإن مراعاة التطور ـ وهو طبيعة اللغة ـ أمر لا يجوز إغفاله إذا أردنا أن ندرس اللغة على نهج علمي[2]؛ فضلاً عن أن نضع لها معجمًا تاريخيًّا نَأْمُلُ أن يكون ديوانًا لها.

(١) انظر Speech and Languages. A.H Gardiner, P.170, 171. Oxford, 1932؛ نقلاً عن: المستوى اللغوي للفصحى، \ص ١٣.

(٢) انظر: الاستشهاد في النحو العربي، ص ٢٨٦.

الترتيب الزمني للشواهد

درجت المعاجم اللغوية على عدم الاهتمام بترتيب الشواهد ترتيبًا زمنيًّا؛ فقد يوضع الشاهد الإسلامي فيها ـ كما يقول الدكتور شوقي ضيف ـ قبل الشاهد الجاهلي أو شاهد المخضرمين؛ إذ كان همُّ واضعي تلك المعاجم مقصوراً على الإتيان بشاهد شعري فصيح، دون أي عناية بزمنه وتاريخه[1].

وإذا كان المعجم الكبير قد حاول واضعوه أن يجعلوه غرسًا لنواة في سبيل المعجم التاريخي[2]؛ فإنه أيضًا لم يُسلك فيه مسلك الترتيب الزمني للشواهد؛ فقد جاء في منهجه:

"الشواهد: سُلك فيها مسلك القدماء، واستُشهد ما أمكن على المواد؛ توضيحًا للمعنى، وتأييداً للاستعمال، ورتبت عند تعددها أو اجتماعها كما يلي:

القرآن الكريم ـ الحديث ـ النص الأدبي المنثور، ومنه: المثل ـ الشعر"[3].

بل أعجب من ذلك ألا يهتم به "فيشر" نفسه، رغم دعوته إلى أهمية الترتيب التاريخي بين أقدم الشواهد وأحدثها؛ فهو لم يفعل ذلك في مادة "أخذ" التي قدمها كنموذج للمجمع كي ينال موافقته على بدء العمل في معجمه؛ فقد جاء في أولها:

"أخذ كذا بقوة أو حيلة: ويشتمل هذا الوجه على المعاني الآتية:

أمسك شخصًا أو شيئًا: قبض عليه (باليد أو بالذراع أو بالأسنان ونحوها): ﴿ خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴾[4].

---

(١) انظر: صعوبات الاستشهاد في المعجم العربي التاريخي، د/ شوقي ضيف، ص ٤١٠.

(٢) راجع: المعجم الكبير: المنهج والتطبيق، مجمع اللغة العربية، ص ١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨١م.

(٣) السابق ص ١٧.

(٤) مثال "أخذ" من معجم فيشر، تقديم وعرض الأستاذ محمد شوقي أمين، مجلة مجمع اللغة العربية، مجلد ٤٢، ص ٣٩، والآية المذكورة رقم ٤٧ من سورة الدخان.

ثم تراه بعد ذلك يستشهد بالشعر الجاهلي؛ فيقول: "لا ترى إلا أخا رجل + آخذًا قرنًا (طرفة)"[1]. بل إنه في معجمه اللغوي الذي وقف فيه إلى كلمة "أبد" لم يُراعِ تلك المسألة أيضًا؛ يقول فيه عن همزة الاستفهام الحقيقي: "قد تدل على استفهام حقيقي يكون جوابه غير معلوم للسائل"[2]، ثم يستشهد بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكِ﴾، ثم يستشهد بعد ذلك بقول زهير:

أَمِن أُمِّ أَوفى دِمنَةٌ لَم تَكَلَّمِ[3]

وتجدر الإشارة إلى أن الأمر عنده ـ سواء في مادة "أخذ" أو في معجمه اللغوي الذي لم يكتمل ـ ليس مجرد خطأ عارض أو سهو، وإنما هو أمر مطرد ظاهر من بداية العمل إلى آخره.

وإذا كان القرآن الكريم كلام الله عز وجل، وتقديمه على غيره واجب لشرفه ومكانته، وهذا ما راعاه واضعو المعاجم السابقة، فإننا مضطرون إلى وضعه في المعجم اللغوي التاريخي في مكانه الزمني الذي نزل فيه؛ حتى نحافظ على تتبع التطور التاريخي للألفاظ والتراكيب، وإذا كان القرآن الكريم كلام الله ـ كما نعلم ـ وهو في اللوح المحفوظ؛ فإن ألفاظه بالنسبة للبشر لم يعلموها إلا عندما نزلت؛ لذا فهي تمثل لهم واقعًا معينًا مَرُّوا به؛ فبعد الشعر والنثر الجاهليين طرأ على العرب بلاغة معجزة وتطور جديد ألا وهو معرفتهم بالقرآن الكريم؛ مما هَذَّبَ لغتهم، وحفظها لهم.

---

(١) السابق، الصفحة نفسها، ونص بيت طرفة:

لا ترى إلا أخا رجل ... آخذًا قرنًا فملتزمه

انظر: الشاعر الجاهلي الشاب طرفة بن العبد: تحقيق ودراسة لشعره وشخصيته، د/ علي الجندي، ص ١٥٣، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.

(٢) المعجم اللغوي التاريخي، فيشر، ص ٧ من متن المعجم.

(٣) السابق، الصفحة نفسها، والآية المذكورة رقم ٤٢ من سورة النمل؛ وتتمة بيت زهير:

بحومانة الدّراج فالمتثلم

انظر: شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ثعلب أبو العباس، ص٤، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٤م، القاهرة.

ومن ثم، ليس هناك من حرج حين تُرتب الشواهد في المعجم اللغوي التاريخي ترتيبًا زمنيًا للوصول إلى الأهداف المبتغاة من وضع المعجم اللغوي التاريخي؛ ذلك أن تقديم الشواهد فيها على بعضها لا يدل على أن شاهدًا أفضل من شاهد، وإنما يدل على التسلسل التاريخي الذي مَرَّ به اللفظ أو التركيب، وعلى التسلسل الذي وصل به إلينا.

وعلى هذا فإن المعجم التاريخي لا يحوجنا في ذكر الكلمات المحدثة إلى التنبيه عليها كما تفعل المعاجم الحديثة؛ حيث تكتب بجوارها كلمة "محدثة"؛ لأن ذلك سيوضحه وجودها في معاني العصر الحديث نفسه وشواهده دون غيره من العصور؛ مثل: مجتمع ذكوري، وضرب الرقم القياسي، وضربة جزاء، والمفاعل النووي ... إلخ.

ومن القضايا التي يمكن أن تثار عند الحديث عن الترتيب الزمني ـ قضية النثر والشعر: أيهما أسبق؟ بيد أن هذا لا يمثل مشكلة في المعجم التاريخي، وإن كان يعد قضية خلافية عند من اهتموا بهذا التأريخ لهما[1]؛ ذلك أن الشواهد في المعجم التاريخي تُرَتَّبُ وَفْقَ تسلسلها الزمني؛ بغض النظر عن نوع الشاهد، نثرًا كان أو شعرًا.

ومما لاحظته في أثناء إعداد الجزء التطبيقي أن اللغويين العرب والمعجميين استشهدوا في المعاجم بشواهد معينة، ثم تُدُوولت تلك الشواهد بذاتها في المعاجم اللاحقة؛ وذلك لشهرتها أحيانًا، أو لعدم إرادة واضعيها تَكَبُّدَ عناء البحث عن شواهدَ أخرى، أو لدلالتها على المعنى المطلوب، وهذا في أفضل الأحوال ـ وهم في فعلهم هذا أشبهوا صنيع النحاة الأوائل ولاحقيهم ـ وتركوا غيرها من الشواهد، وإن كانت أقدم تاريخيًا؛ لذا فقد حَرَصْتُ في أثناء عملي على تنحية تلك الشواهد كلها جانبًا، والبحث عن شواهد أخرى في ضوء منهجي المقترح الذي عرضته، وفي الوقت ذاته لم أُهْمِلْ ما احتجت إليه من هذه الشواهد.

(١) للاستزادة حول هذه القضية انظر: الأسس المبتكرة لدراسة الأدب الجاهلي، عبد العزيز مزروع الأزهري، ص ٩٢ ـ ٩٩ .

نسبة الشواهد وتصحيف ألفاظها

نسبة الشواهد

تمثل نسبة الشواهد مشكلة كبيرة، كان من آثارها اختلاف اللغويين والنحاة في كثير من الأحكام في اللغة والنحو.

ويعالج هذا المبحث تلك المشكلة؛ لنصل إلى الرأي الراجح في إثبات تلك الشواهد في المعجم اللغوي التاريخي أو عدم إثباتها.

وتجدر الإشارة إلى أن الشواهد التي ستعالج في هذا المبحث هي: الشعر، والنثر بما يشمله من حكم ومواعظ وأمثال، وما جاء في كتب الأدب والعلم والتاريخ، أما القرآن الكريم والحديث الشريف؛ فقد سبق الحديث عنهما بما لا حاجة إلى إعادته هنا؛ وذلك في المبحث الأول من الفصل الأول تحت عنوان: عناصر الاستشهاد ومصادره، وأما الصحف والمجلات والأحاديث التليفزيونية والإذاعية فالأمر فيها يسير؛ لأنها تنسب ما ينشر فيها من معلومات أو مقالات ـ وكذا ما يذاع في المسموعات والمرئيات ـ إلى أصحابها.

إن الناظر في كتب التراث العربي يجد في نسبة الشواهد الشعرية إلى قائليها مشكلات كثيرة؛ فهناك أبيات منسوبة إلى قائليها، وهي ذات نسبة صحيحة، وهناك أبيات منسوبة إلى قائل ولكن نسبتها غير صحيحة؛ مما يصعِّب مهمة التوثيق؛ خاصة إذا كنا نحقق من أجل وضع معجم تاريخي للغة العربية؛ فبيت ينسبه الجوهري للبيد وهو لجرير، كما سبق ذكره في مقدمة هذه الدارسة[1]، يجعلنا نقع في وهم؛ فنظن أنه في العصر الجاهلي لا في العصر الأموي، ويترتب على ذلك خطأ ما نصل إليه من أحكام لغوية.

(١) انظر ص ١٧.

ومن الأبيات الشعرية ما نسب لعدد من الشعراء؛ فالبيت المشهور:

لا تَنْهَ عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

نُسب لأبي الأسود الدؤلي، ونسبه الآمدي والزمخشري للمتوكل الليثي، ونسبه سيبويه للأخطل، ونسبه الحاتمي لسابق البربري، ونقل السيوطي عن تاريخ ابن عساكر أنه للطرماح بن حكيم[(١)]!!

وهناك ما نسب بهذه الطريقة: حدثني الثقة، وسمعت، وأُنشد، وأنشدني أعرابي فصيح، وقد وقع ذلك في كتب كثير من اللغويين، وعلى رأسهم سيبويه في الكتاب[(٢)].

بل وصل الأمر إلى نسبة بعض الدواوين ـ فضلاً عن الأبيات ـ إلى غير قائليها؛ فدواوين مثل: ديوان علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وديوان الشافعي، وغيرهما، يشوبها كثير من الشك في نسبتها إلى أصحابها.

وليت الأمر وقف عند ذلك؛ بل هناك من الأشعار ما هو منسوب إلى الجن، ومنها ما هو منسوب إلى الهواتف.

وهناك ما انتُحل ووضع وضعًا لأسباب كثيرة، وكان ذلك باعتراف الرواة والعلماء أنفسهم؛ فإذا جاز مثلاً أن نتخيل أبا عمرو بن العلاء ـ وهو من هو ـ يعترف بأنه لم يضع إلا بيتًا من الشعر، ولم يكشف عن ذلك إلا بعد أن تنسك؛ فكم عالمًا وراويًا لم يحالفه الحظ للتنسك؛ حتى يكشف لنا عما وضعه[(٣)]؟

---

(١) معجم الاستشهادات، د/ علي القاسمي، ص٣٥، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت سنة ٢٠٠١م.

(٢) انظر: خزانة الأدب، ج ١ ص ٣٥٧، والرواية والاستشهاد باللغة، ص ١٩٦، وكذلك: إشكالية الشاهد الشعري: الجهل بالنسبة وتعدد الرواية، د/ جودة مبروك محمد، ص ٢٥، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط١ سنة ٢٠٠٧م.

(٣) إشكالية الشاهد الشعري، ص ٩.

وهذه المشكلة ـ نسبة الشواهد ـ تلقي ظلالها على مشكلة أخرى سوف نعالجها في النقطة الثانية من هذا المبحث، ألا وهي: تصحيف ألفاظ الشواهد؛ إذ إن الشعر ـ على أية حال ـ عرضة للتحريف والتصحيف؛ سواء أكان معلوم النسبة أم مجهولها.

وحين نفكر في وضع معجم لغوي تاريخي نجد أمامنا تلك المشكلة، وما يترتب عليها من آثار؛ يقول فيشر: "وإذا تعددت الشواهد يقتصر على أوضحها معنى، ويقدم المنسوب إلى قائله، ويهمل غيره"(١).

ويرى د/ محمد عيد الطيب أن طريقة الاستشهاد في المعجم ينبغي أن تختلف عن طريقة استشهاد المعجميين القدامى؛ فلا يذكر من الشواهد إلا معلوم القائل، أو على الأقل معلوم الرواية عن الثقة الدقيق الضبط غير المتهم، مع ذكر المرجع والمصدر الذي ورد فيه الشاهد(٢).

أما الدكتور شوقي ضيف فيقول: "كان ينبغي أن ينحي اللغويون عن معاجمهم الأبيات التي لا يعرف قائلها، والتي من شأنها ـ إن أخذنا بها ـ أن تفسد القواعد اللغوية العامة، أما الأبيات المجهولة القائلين الأخرى فيمكن أن تذكر للاستئناس بها فحسب؛ على أن ذلك إن قُبِل في المعاجم غير التاريخية فإنه لا يقبل في المعجم التاريخي بحال؛ لأن تلك الأبيات أو الشواهد لا يعرف تاريخها ولا الزمن الذي نظمت فيه بالضبط؛ فلا نستطيع تعيين المكان الذي توضع به في المادة، ولا كيف نرتبها مع غيرها من شواهدها؛ لذلك ينبغي إهمالها جميعًا"(٣).

وقد أكد الدكتور علي القاسمي على هذه الفكرة أيضًا فقال: "يجب أن تكون شواهد المعجم التاريخي موثقة توثيقًا كاملاً، أي أن يذيل الشاهد بالمعلومات التالية:

* اسم قائله.

---

(١) المعجم اللغوي التاريخي، فيشر، ص ٢٣.

(٢) معجمات العربية ـ مادتها ومناهجها، د/ محمد عيد الطيب، ص ٥١٣؛ نقلاً عن المعجم التاريخي العربي، د/ علي توفيق الحمد، ص ١٠٥.

(٣) صعوبات الاستشهاد الشعري في المعجم العربي التاريخي، د/ شوقي ضيف، ص ٤١٥.

* المصدر الذي نُقِل عنه الشاهد، مطبوعًا كان أو مخطوطًا.

* تاريخ الشاهد (أي: السنة التي قيل فيها، أو ـ على الأقل ـ العصر الذي ينتمي إليه).

ومحرر المعجم التاريخي لا يستطيع أن يورد شاهداً لم يتأكد من نسبته إلى قائله وعصره؛ وهنا يأتي دور البحث في التأكد من نسبة الشاهد[1].

ومسألة نسبة الشواهد مسألة شائكة، لا يمكننا التعامل معها بتلك الصورة الحاسمة، من خلال مبدأ الرفض التام؛ فالتراث العربي فيه عدد من تلك الشواهد التي يعتريها الجهل بالنسبة؛ فضلاً عن تعدد الرواية، وإذا كنا سنأخذ بهذا الرأي، فماذا سنفعل مع كثير من الشواهد التي تزخر بها كتب اللغويين والنحاة دون نسبة؟! فقد تركها بعضهم هكذا لعدم تحقق النسبة لديهم؛ فتركوها خشية أن يقعوا في تحريف النسبة.

وماذا سنفعل في شواهد النثر من الأمثال والحكم والمواعظ؟! فكثير منها لم ينسب لقائل؛ فتجد المعاجم العربية تكتفي حين ذكرها بقولها: وفي المثل، وفي الحكمة... إلخ.

وإذا كان بعض هذه الشواهد النثرية قد حُفظ توثيقه: من معرفة قائله وعصره ... إلخ؛ فإننا لا نستطيع أن نجزم بأنها كانت محفوظة النسبة كلها؛ ومع ذلك لا نملك إلا الاستشهاد بها.

وفي أثناء إعدادي النماذجَ العملية قابلتني عقبات في شعر المخضرمين؛ فكنت أتحير في إثباتها في أي عصر من العصرين اللذين عاشوهما؛ وكنت أتغلب على هذه العقبات بالقرائن المساعدة؛ فلا نستطيع أن نغفل القرائن المساعدة على معرفة الترتيب الزمني للشواهد، ونكتفي بالترتيب الزمني لسنوات وفاة قائلي الشواهد، ومن ثم فقد حَرَصْتُ على تمحيص هذه الشواهد لتكون النماذج المقترحة معبرة تعبيراً صادقًا عن تسلسلها التاريخي؛ ومن ثَمَّ فقد اطمأننت مثلاً إلى وضع شواهد لبيد كلها في العصر الجاهلي؛ على الرغم من وفاته سنة ٤١ هـ؛ وذلك لما رواه عدد من كتب الأدب مثل

(١) الشواهد في المعجم التاريخي، د/ علي القاسمي، بحث مقدم في الدورة الثانية والسبعين بمجمع اللغة العربية.

طبقات فحول الشعراء، والأغاني، وخزانة الأدب وغيرها مما يؤكد توقف لبيد عن الشعر بعد الإسلام؛ فقد رُوِيَ أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى المغيرة بن شعبة وهو على الكوفة: أن استنشد من قِبَلَكَ من شعراء قومك ما قالوا في الإسلام، فأرسل إلى الأغلب العجلي فاستنشده فقال:

لقد سألت هينًا موجودًا ... أرجزًا تريد أم قصيدا؟

ثم أرسل إلى لَبيد فقال له: إن شئت مما عفا الله عنه ـ يعني الجاهلية ـ فعلتُ. قال: لا، أنشدني ما قلتَ في الإسلام؛ فانطلق لبيد فكتب سورة البقرة ـ أو جزءًا منها ـ في صحيفة، وقال: أبدلني الله ـ عز وجل ـ هذه في الإسلام مكان الشعر. وفي رواية أنه قال: قد أبدلني الله بالشعر سورة البقرة وآل عمران، فكتب المغيرة بذلك إلى عمر، فزاد عطاء لبيد.

وقيل: إنه لم يقل شعرًا في الإسلام إلا بيتًا واحدًا؛ قال أبو اليقظان وهو قوله:

الحمد لله؛ إذ لم يأتني أجلي ... حتى كساني من الإسلام سربالا

وقال غيره: بل هو قوله:

ما عاتب المرء الكريم كنفسه ... والمرء يصلحه الجليس الصالح[1]

أما قوله:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل ... وكل نعيم لا محالة زائل

ففيه خلاف هل قاله في الجاهلية أو الإسلام؛ فقد رُوِيَ أن لبيدًا أنشد النبي ﷺ

---

(١) انظر: طبقات فحول الشعراء، لأبي عبد الله محمد بن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، ١/ ١٣٥، ١٣٦، مطبعة المدني بالقاهرة، د.ت، والأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، ٢١/ ٣٥، ٣٦، شرحه سمير جابر، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط٢ سنة ١٩٩٢م، وخزانة الأدب ٢/ ٢١٧، ٢١٨، وقوله:

الحمد لله، إذ لم يأتني أجلي ... حتى كساني من الإسلام سربالا

نسب في الاستيعاب لقردة بن نفاثة ٣/ ٣٦٤، ٣٦٥، وكذلك نسب لقردة في معجم الشعراء للمرزباني ص ٣٣٩، وهو في ديوان لبيد، دار صادر، ص ٢٣٦.

قوله:

ألا كل شيءٍ مـــا خـــــلا الله باطـل

فقال له ﷺ: صدقت.

فقال لبيد:

وكـل نعـــيمٍ لا مـــحـــالة زائـل

فقال له ﷺ: كذبت، نعيم الآخرة لا يزول.

وأجاب العيني عن ذلك من وجهين:

الأول: أن لبيداً إنما قال ذلك قبل أن يسلم؛ فيمكن أن يكون في اعتقاده في ذلك الوقت أن الجنة لا وجود لها، أو كان يعتقد وجودها ولكن لا يعتقد دوامها، كما ذهبت إليه بعض الطوائف.

والآخر: أنه يمكن أن يكون أراد به ما سوى الجنة من نعيم الدنيا؛ لأنه كان في صدد ذم الدنيا وبيان سرعة زوالها[1].

أما بقية الشعراء المخضرمين، فقد كنت أنظر في بقية أبيات الشاهد إن كان من الشعر، أو بقية النص إن كان من النثر، أو الظروف المحيطة به؛ فقد تكون تتمة الشواهد موضحة تاريخ قولها؛ لاشتمالها على أحداث توضح ذلك، وقد تكون هناك قرينة أخرى وهي أن هذا الشاعر قد عاش في هذا العصر أكثر من الذي قبله؛ ولذا فإن معظم شعره يكون منسوبًا للعصر الذي عاش فيه أكثر، ومن الشعراء مثلاً من ينبغ وهو كبير؛ فكل هذه القرائن جديرة بأن نضعها أمامنا لأنها مساعدة على التوصل للترتيب الزمني الحقيقي للشواهد؛ دون الاكتفاء بسنوات الوفاة فقط؛ حيث إنها تكاد تكون مقياسًا خَدَّاعًا في بعض الأحيان.

وعلى هذا فقد وضعت شاهداً لكعب بن زهير المتوفى سنة ٢٦ هـ في العصر الجاهلي، ووضعت آخر في العصر الإسلامي، وهما في شواهد مادة

(١) انظر: خزانة الأدب ٢/ ٢٢٥، ٢٢٦.

"ذكر"؛ الأول قوله:

أَنَى أَلَمَّ بِكَ الخَيَالُ يَطِيفُ ... وَمَطَافُهُ لَكَ ذِكْرَةٌ وَشُعُوفُ

وذلك لما تشتمل عليه بقية الأبيات من موضوعات كلها تشير إلى العصر الجاهلي.

والآخر قوله:

وَعَلِمتُ أَنِّي مُصبِحٌ بِمضيعَةٍ ... غَبراءَ تَعزِفُ جِنُّها مِذكارِ

لما تدل عليه القرينة التالية، وهي مدحه الأنصار في مطلع القصيدة:

مَن سرَّهُ كَرَمُ الحَياةِ فَلا يَزَل ... في مِقنَبٍ مِن صالِحِي الأَنصارِ

وعلى هذا النحو من التحقيق أقترح أن يمضي المعجم التاريخي في سبيله.

وفي أثناء إعدادي النماذج العملية أيضًا كانت هناك شواهد شعرية مهمة قد تدل على المعنى الصحيح للكلمات، لكنها بغير نسبة، وفي بعض الأحيان لا أجد غير هذه الشواهد دليلاً على المعنى؛ ومما وقع لي من ذلك مثلاً: ما ذكره الزمخشري في "أساس البلاغة" في مادة "ذكر"، وكذا نقله المعجم الكبير في مادة "ذكر" ضمن معاني كلمة "ذَكَر" بمعنى وابل شديد أو مطر غزير؛ حيث جاء في المعجم الكبير: "والذَّكَرُ: السِّماك الرَّامح، وهو نجم نَيِّرٌ في الشمال، عن ابن دريد ... وفي الأساس قال الراجز:

بقدرة الله سماكي ذَكَرْ
حيًّا لمن عاش وقتلاه هَدَرْ

(سماكي: يمطر بنوء السماك)"[1]

(١) انظر: أساس البلاغة، الزمخشري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ، مادة "ذكر"، والمعجم الكبير، الجزء الثامن، مادة "ذكر"، ص ١٦١، ١٦٢، مجمع اللغة العربية، القاهرة ط١ سنة ٢٠٠٨م.

وقد حاولت التوصل إلى قائل هذا الشاهد أو عصره، لكن دون جدوى؛ مما دفعني إلى إهماله وغيره من الشواهد التي شابهته مما وقع تحت يديّ في أثناء إعداد الشواهد، لكن تجدر الإشارة إلى أن هناك شواهد كنت أستطيع الاستغناء عنها، واستبدال شواهد أخرى بها موثَّقة، لكن ما العمل مع مثل هذا الشاهد وغيره إذا لم يوجد غيره؟! لذا أقترح أن تجمع مثل هذه الشواهد في المعجم التاريخي، وتوضع بعد جميع العصور تحت عنوان: "شواهد لم يستدل على عصورها".

ولم تكن المهمة صعبة في الشواهد الشعرية بقدر ما كانت في شواهد الأمثال والحكم؛ حيث إن الأمثال العربية لم تحظَ بشيء من العناية والاهتمام بمثل ما حَظِيَ به الشعر؛ ومن ثَمَّ فقد نجد شرحًا لسبب قول هذا المثل أو ذاك، أو قد نجد قصة طويلة له؛ لكنها في النهاية غير منسوبة إلا "لرجل" لا يعرف عنه أحد شيئًا ولا يدري في أي عصر عاش، وهذا واقع في عدد غير قليل من الأمثال والحكم، وقد لا يُستدل على عصرها إلا بقرائن عدة تحتاج إلىً إمعان الفكر والنظر.

لقد مثلت الأمثال مشكلة كبيرة ـ في الجزء التطبيقي ـ في توثيقها إلى قائليها ومعرفة عصورها؛ وذلك لعدم وجود دراسات تؤرخ للأمثال؛ فغاية الأمر كما تذكر الكتب أنها لرجل كان كذا ...إلخ، وقليل منها ما ينسب لقائل، وأقل منها ما ينسب إلى عصر من العصور؛ لذا فقد حاولت جاهدًا قدر استطاعتي أن أضع مثل هذه الأمثال في العصر الذي غلب على ظنّي أنها قيلت فيه؛ مستعينًا في ذلك بقرائنَ عدة منها: النظرُ أولاً إلى عصر المؤلف الذي ذُكِرَ المثل في كتابه؛ ومن ثَمَّ فإن المثل إما أنَ يكون قد قيل في عصره أو قبل عصره، ثم النظر إلى لغة المثل؛ ففي أحيان كثيرة تدل على العصر، ثم النظر إلى ما يحويه المثل من حكاية في بعض الأحيان قد تدل على عصره.

ولعل تلك الصعوبات المتمثلة في توثيق الأمثال هي التي دفعت الأستاذ أحمد أمين إلى تقرير صعوبة التفريق بين الأمثال الجاهلية والأمثال الإسلامية؛ حيث يرى أنه لا يمكننا التمييز في الأمثال العربية بين الجاهلي والإسلامي[1].

(١) انظر: فجر الإسلام، أحمد أمين، ص ٦١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط١٤، ١٩٨٧م.

وقد يكون دافعه وراء هذا التقرير أن المتمثل بها لا يعنيه أن يعرف: من قائل هذا المثل أو ذاك؟ وإنما الذي يعنيه هو معنى المثل وأصله؛ حتى يستطيع أن يستشهد به، ويضعه في مقامه المناسب من كلامه، وعلى هذا وجدنا كثيراً من الأمثال قد روي غُفْلاً عن النسبة إلى قائل بعينه[1].

ولكن هذا الرأي على أية حال فيه مبالغة شديدة ـ كما يقول الدكتور عبد المجيد قطامش ـ لأن بعض المصادر كانت تنص على أن هذه الأمثال جاهلية، وعلى بعضها أنها إسلامية، وعلى بعضها الثالث أنها مولَّدة[2].

هذا وقد وضع الدكتور عبد المجيد قطامش خمسة معايير للأمثال الجاهلية، يمكن على أساسها تصنيف الأمثال العربية على أساس زمني:

المعيار الأول: النص على قائل المثل؛ كما تكفَّلت بذلك بعض كتب الأمثال.

المعيار الثاني: تعيين الحادثة المتصلة بالمثل؛ وذلك كالأمثال التي قيلت في أيام العرب؛ كحروب داحس والغبراء، وحروب البسوس ... إلخ.

المعيار الثالث: اشتمال المثل على علم من أعلام الجاهلية؛ كقولهم: "وافق شنٌّ طبقة"، ومن هذا القبيل الأمثال التي وردت على وزن (أفعل من)، التي يشتمل كل منها على عَلَم من أولئك الذين ضربت بهم الأمثال في المبالغة وغاية التشبيه؛ مثل: "أجود من حاتم"، و"أبصر من الزرقاء" ... إلخ.

لكن يذهب الدكتور عبد المجيد عابدين إلى أن هذه الأمثال مصنوعة في عصور متأخرة[3]، بيد أنني أرى أن الأقرب للصواب أن هذه الأمثال لم تصنع في عصور متأخرة، ولم تنشأ في العصر الإسلامي ولا فيما بعده من عصور؛ إذ إن المعاصرين

---

(١) انظر: الأمثال العربية: دراسة تاريخية تحليلية، د/ عبد المجيد قطامش، ص١٢٣، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط١، ١٩٨٨م.

(٢) السابق، ص ١٢٤.

(٣) انظر: الأمثال في النثر العربي القديم مع مقارنتها بنظائرها في الآداب السامية الأخرى، د/ عبد المجيد عابدين، ص ٨٩ ـ ٩٧، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩م.

لهؤلاء الأعلام الذين ضرب بهم المثل ـ كما يقول الدكتور عبد المجيد قطامش ـ هم وحدهم القادرون على وصفهم، والتمثل بهم؛ لأنهم هم الذين شاهدوهم، أو سمعوا وصف العرب لهم بالصفات والأحداث التي جرت بها تلك الأمثال[1].

المعيار الرابع: نص العلماء على جاهلية المثل، وهذا المعيار تكفَّلت به كتب الأمثال واللغة إلى حد كبير.

المعيار الخامس: إشارة المثل إلى عادة أو معتقد جاهلي.

ثم وضع بعد ذلك معايير أخرى للأمثال الإسلامية والمولدة وغيرها[2].

وفي الأمثال الإسلامية يذكر الدكتور قطامش أن مما يعين على التوصل لقائل المثل ما نسب لبعض الصحابة من أمثال؛ وعليه فقد عَرَضَ بعض الأمثال المنسوبة لبعض الصحابة، لكني لا أرى لهذا المعيار حجة قوية؛ بل هو عرضة كبيرة للنقد؛ فمما ذكره الدكتور قطامش مثلاً في هذا الصدد ما نسبه لعمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ وهو قوله: "وَلِّ حارَّها من تولى قارَّها"، وهذا المثل قد ذكرته في مادة "ولي"، برواية "تولى" بدلاً عن "وَلِّ"، ويرى الدكتور قطامش أن نسبة هذا المثل لعمر بن الخطاب ـ مثل نسبة غيره من الأمثال إلى أصحابها من العصر الإسلامي ـ تكفينا مئونة التوثيق؛ بيد أن الأمر ـ في نظري ـ يحتاج إلى رَوِيَّة واتئاد وتمحيص؛ ذلك بأن جريان المثل على لسان أحد لا يؤذن ـ بحال من الأحوال ـ بنسبته له؛ فقد يكون متمثلاً به في موقف لا أكثر ولا أقل، ومن ثَمَّ يجانبنا الصواب إذا أسرعنا بالحكم على مثل هذا المثل أو ذاك أنه لمن جرى على لسانه.

وعلى وجه التحقيق؛ فإن هذا المثل السابق قد ورد في كتاب الأمثال لأبي عبيد بن سلام وكتاب مجمع الأمثال للميداني، أنه يروى عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ أنه قاله لعتبة بن غزوان، أو لأبي مسعود الأنصاري، وذكر الزمخشري في المستقصى أن الحسن بن عليٍّ ـ رضي الله عنهما ـ قاله لأبيه، وكذا نسبه للحسن أيضًا:

(١) الأمثال العربية: دراسة تاريخية تحليلية، د/ عبد المجيد قطامش، ص ١٢٧.
(٢) السابق، ص ١٢٥ ـ ١٨٩.

ابن الأثير في النهاية، وابن منظور في لسان العرب مادة (حرر)، ثم رجع في مادة (قرر) ونسبه لعمر بن الخطاب والحسن بن عليٍّ، وذكر أنهما قالاه، وهو بلا نسبة في العقد الفريد لابن عبد ربه، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري[1].

ومن ثَمَّ فأين الدليل القاطع الذي يسوِّغ لنا نسبة هذا المثل لعمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ على أنه أول من نطق به؟!

أما الأمثال المولَّدة فيرى الدكتور قطامش أنها تتميز بسمتين: **الأولى**: سهولة العبارة، **والآخرة**: ظهور الصنعة اللفظية فيها بشكل واضح.

ومما هو وثيق الصلة بالحديث عن الأمثال، ما يصاحبها من حكايات وقصص تروى معها، وقد سبقت الإشارة إلى أهمية تلك الحكايات والقصص في الكشف عن نسبة هذه الأمثال لقائليها أو لعصورها، لكن على الرغم من تلك الأهمية، فإن هذه القصص وتلك الحكايات قد يُشك في صدقها؛ فقد تكون مخترعة، نسجت خيوطُها على ضوء هذه الأمثال[2]؛ ومما يقوي هذا الظن عندي سببان:

الأول: اختلاف الروايات في بعض هذه الأمثال؛ مثل ما يروى من قصص حول المثل القائل: "مواعيد عرقوب"[3].

---

(١) انظر: كتاب الأمثال لأبي عبيد بن سلام، ص ٢٢٧، ٢٨٤، تحقيق د/ عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٠م، ومجمع الأمثال للميداني، ٢/ ٣٦٩، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٥م. والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري، ٢/ ٣٨١، إشراف د/ محمد عبد المعيد خان. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، ١٩٦٢م، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، حرف الحاء، باب الحاء مع الراء، وحرف القاف، باب القاف مع الراء، ولسان العرب لابن منظور، مادة (حرر)، ٢/ ٨٢٨، ومادة (قرر)، ٥/ ٣٥٧٨، والعقد الفريد لابن عبد ربه، ٣/ ٥٤، وكتاب جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، ٢/ ٣٣٤، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ود/ عبد المجيد قطامش، دار الجيل، بيروت، د.ت.

(٢) انظر: الأمثال العربية القديمة مع اعتناء خاص بكتاب الأمثال لأبي عبيد، المستشرق الألماني رودلف زلهايم، ص ٥٠، ترجمة وتحقيق د/ رمضان عبد التواب، دار الأمانة، ومؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧١م.

(٣) انظر اختلاف روايات هذه القصة في المرجع السابق. ص ٥٦ ـ ٥٩.

الآخر: النسيج الواضح لخيوط القصص على تلك الأمثال، وإن اتفقت رواياتها؛ وذلك مثل الحكاية التي تروى حول المثل القائل: " إنه لأحمق من دغة"[(١)]، وفي نظري أن هذه القصة لا يقبلها العقل بحال من الأحوال.

ليس من اليسير إذن توثيق الأمثال، وخاصة بعد انتشار الإسلام، والتقاء الأجناس المختلفة، والثقافات المتعددة، يضاف إلى ذلك تعذر الوصول لتوثيق بعض الأمثال التي لا تحمل طَابعًا مميّزًا لمكان دون مكان، أو عصر دون عصر.

كل هذا يجعلنا نُقرُّ بحقيقة مهمة، وهي أننا نحتاج إلى تقديم دراسات تأريخية للأمثال أعمق مما كُتب في هذا المجال، لا نبغي من وراء ذلك دراسات نظرية، وافتراضات عقلية، بقدر ما نبغي الوصول الفعلي إلى نتائج عملية توثّقُ لنا كل مثل بدلائل شتى، إن لم تكن قاطعة؛ فلا ضير أن تكون شبه قاطعة.

إنني أعلم أن المعجم التاريخي له طابع خاص في شواهده، وأدرك جيدًا ما يجب تجاهها من التوثيق المحكم؛ لأن طبيعة المعجم التاريخي تقتضي ذلك، إلا أنه يمكن التجاوز عن ذلك عند الضرورة؛ فطبيعة المعجم التاريخي أيضًا تقتضي مراعاة الجوانب التاريخية؛ ومن ثم يجانبنا الصواب إذا أهملنا شاهدًا ـ نحن في حاجة للاستشهاد به ـ تأكدنا من وجوده مثلاً في عصر معين من العصور، لكن لم نتحقق نسبته لقائل بعينه؛ "فكثيراً ما يصادفنا شاهد مجهول القائل، ولكن بعد لأْي وجهد، أو بشيء من التقنية الحديثة ـ نعثر على نسبته، أو مع ظهور مخطوط، سواء كان ديوانًا أو كتابًا، نجد الجديد من الشعر المنسوب من ذلك المجهول؛ وكل الاحتمالات التي من هذا الشأن ممكنة"[(٢)].

كما يمكننا ـ كما يقول أستاذنا الدكتور محمد حسن عبد العزيز ـ أن نعتمد كتبًا معينة على أن شواهدها موثوق بصحتها؛ مثل كتاب سيبويه، وغيره من علماء العربية الأئمة الأعلام[(٣)].

---

(١) انظر الحكاية التي تروى عن هذا المثل في مجمع الأمثال للميداني، ١/ ٣٨٩ .

(٢) إشكالية الشاهد الشعري، ص١٠، ١١ بتصرف.

(٣) ذكر أستاذنا هذا الرأي خلال محادثة شفوية معي في أثناء تقويمه لبحثي هذا، وإبداء ملاحظاته عليه.

أما عن كتب الأدب والتاريخ، فلعل القول فيها مثل القول فيما سبق، أما كتب العلم فلها طابعها الخاص؛ إذ تختص بجوانب عملية من تجارب ونظريات لابد أن تكون منسوبة لأصحابها؛ إذ إنها تمثل حقائق مطردة، ومعارف ثابتة.

ومما هو وثيق الصلة بالحديث عن نسبة الشواهد، مسألة توثيقها من مصادرها؛ إذ كانت هناك صعوبات واجهتني في ذلك لعدة أسباب:

* قصور العمل الفردي؛ فقد بلغت الشواهد المذكورة في هذا الكتاب أكثر من تسعمائة وثلاثين شاهداً.

* عدم وجود المراجع في دول ووجودها في دول أخرى، قد لا يتيسر الحصول عليها.

* الاختلاف في الرواية في محل الشاهد نفسه.

وأقترح بعض الحلول لهذه المشكلة فيما يلي:

* الاستعانة بعدد كبير من الباحثين الموزعين على الأقطار العربية أو العالمية؛ وذلك لإنجاز المعجم التاريخي، مع ضرورة تعاون هيئة المعجم مع الهيئات العالمية التي من شأنها القدرة على إمدادها بمخطوطات ومراجع ومصادر قد يصعب العثور عليها.

* اعتماد الموسوعات الإلكترونية وإضفاء سمة التوثيق عليها، ما دام يقوم على إعدادها فريق من الأساتذة والباحثين المتخصصين وتدعمهم جهات رسمية معتمدة.

* لا يصح بحال أن يقف اللغويون العرب موقف المتفرج، وقد انطلق الغرب وتقدم من خلال الاعتماد على مصادر حديثة؛ مثل الإنترنت، والمكتبة الرقمية العالمية التي بدأت تنتشر في دول العالم أجمع، وقد اشتركت فيها المكتبة المركزية لجامعة القاهرة مؤخراً.

* أدعو الجهات المختصة ـ مثل المجامع اللغوية، وأقسام اللغة العربية بكل الجامعات العربية ـ إلى اتخاذ إجراء نحو هذا الأمر؛ وإلا سنظل فيما نحن فيه من تأخر.

* لا أدعو إلى إهمال التوثيق اليدوي، الذي اعتاد عليه الباحثون؛ وإنما أدعو إلى تعدد مصادر التوثيق اليدوي والإلكتروني؛ ومما تجدر الإشارة إليه أنني رجعت إلى عدد كبير من الشواهد مما كتب في الموسوعات الإلكترونية، وعندما كنت أذهب للتأكد من التوثيق اليدوي، كنت أجد مطابقة تامة بين الشاهد في المصدرين الإلكتروني واليدوي.

* إن التعلل بأن المصادر الإلكترونية قد يكون فيها أخطاء، عذر غير مقبول؛ لأن هذا ينطبق أيضًا على الكتب المطبوعة، وقد وجدت كثيراً من هذا في أثناء العمل.

* ومما تجدر الإشارة إليه أن كثيراً من المؤسسات الآن أصبحت تنحو منحى طيبًا؛ وذلك بإصدارها نسخًا إلكترونية من الكتب المطبوعة تُرْفَقُ معها، وقد حرص على ذلك مثلاً الدكتور/ أحمد مختار عمر فيما ألف من معاجم؛ فما السبب الذي يدعونا إلى تجاهل مثل هذا الجهد؛ لنظل دائرين في حلقة مفرغة من البحث العلمي دون تقدم؟!

تصحيف ألفاظ الشواهد

يعد التصحيف من الأمور المهمة التي يجب الوقوف عندها بِرَوِيَّة واتئاد عند وضع أي معجم لغوي؛ فضلاً عن أن يكون معجمًا لغويًا تاريخيًا.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرقًا بين التصحيف وتعدد الروايات؛ إذ إن الأول يئول الأمر فيه إلى خطأ ظاهر إما في اللفظ وإما في المعنى، أما الآخر فالأمر فيه مختلف؛ إذ إنه يدل على تعدد المعاني أو تعدد المواقف التي قيل فيها الشاهد، وهو في النهاية غناء وثراء للغة.

وقد قام اللغويون العرب بجهد مشكور في الكشف عن كثير من التصحيفات؛ مثل تصحيفات المحدثين والفقهاء والنحاة... إلخ، ولعل الناظر في كتبهم وما تحمله من تصحيحات وتصويبات يقف على هذا الجهد الذي بذلوه[1].

ولخطورة التصحيف على اللغة كان التنبيه الدائم على التحذير من المصحِّفين؛ فقد روى أبو أحمد العسكري[2] عن سليمان بن موسى قال: "كان يقال: لا تأخذوا القرآن من مُصْحَفِيّ، ولا العلم من صحفِيّ"[3].

والحقيقة أنه "ما سلم أحد من التصحيف والتحريف؛ حتى الأئمة الأعلام منهم،

---

(١) من هذه الكتب: التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، وكذلك تصحيفات المحدثين لأبي أحمد العسكري. وما تلحن فيه العامة للكسائي، والفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من الكلام لأبي عمرو الداني، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، وغيرها كثير.

(٢) هو الحسن بن عبد الله بن سعيد بن زيد بن حكيم، أبو أحمد العسكري، العلامة اللغوي، فقيه، أديب، انتهت إليه رياسة التحديث والإملاء في بلاد خوزستان في عصره، ولد بعسكر مكرم إحدى مدن خراسان في شوال سنة ٢٩٣هـ وتوفي سنة ٣٨٢هـ وهو خال أبي هلال العسكري وأستاذه، انظر: بغية الوعاة ١/ ٥٠٦، والأعلام للزركلي ٢/ ١٩٦.

(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، أبو أحمد العسكري، ص١٠، تحقيق عبد العزيز أحمد، مطبعة مصطفي البابي الحلبي، ط١ سنة ١٩٦٣م.

من أئمة البصرة أعيان كالخليل بن أحمد وأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر وأبي عبيدة معمر بن المثنى وأبي الحسن الأخفش وأبي عثمان الجاحظ وأبي زيد الأنصاري وأبي عمر الجرمي وأبي حاتم السجستاني وأبي العباس المبرد، ومن أئمة الكوفة أكابر كالكسائي والفراء والمفضل الضبي وحماد الراوية..." [1].

لذا كان الاحتراس من التصحيف أمرًا في غاية الأهمية؛ إذ من شأنه خلط المعاني وفسادها، وابتعادها عن المعنى المراد منها؛ وقد تسبب ذلك في أمور كان منها مقتل أناس، ونيل غيرهم أمورًا لا يستحقونها، كما قد تسبب التحريف أيضًا في حدوث البغضاء أحيانًا بين الناس، وفي أحيان أخرى كان سببًا لوجود الطرائف والنوادر المضحكات [2].

على أن الاحتراس من التصحيف "لا يدرك إلا بعلم غزير، ورواية كثيرة، وفهم كبير، وبمعرفة مقدمات الكلام، وما يصح أن يأتي بعدها مما يشاكلها، وما يستحيل مضامّته لها، ومقارنته بها، ويمتنع من وقوعه بعدها، وتمييز هذا مُسْتَصْعَب عَسِر إلا على أهله، الحاملين لثقله، والمستعذبين لمرارته" [3].

وقد يلتمس العذر لأئمتنا الأعلام الأولين؛ ذلك بأنهم رحمهم الله "ألفوا وبرعوا وأجادوا، وصنفوا ونفعوا وأفادوا؛ غير أنهم ألفوا كتبهم على حسب أفهامهم وأذهانهم، وأفهام أهل زمانهم؛ فاختصروا وأوجزوا، وأشاروا ورمزوا، وأعظم شاهد على ذلك أنهم لم يضبطوا كلامهم على مثال؛ فكأن التصحيف لم يخطر لهم ببال، ما عدا صاحب القاموس؛ فإنه تنبّه لهذا الخلل؛ فضبط الكلام على مثل، غير مقتنع بضبط القلم... بل كانوا يكتبون أيضًا بلا نقط، وهم آمنون أن يطرأ على كلامهم تحريف أو غلط... وفضلاً عن ذلك فإن حروف الهجاء في العربية متقاربة في الشكل كتقاربها في النطق؛ فلا غرو أن تلتبس على قارئها" [4].

---

(١) الجاسوس على القاموس، أحمد فارس، ص ٥، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، سنة ١٢٩٩هـ.

(٢) انظر أمثلة على ذلك في: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، من ص ١٠ ـ ٤٨.

(٣) السابق، ص ١، ٢.

(٤) الجاسوس على القاموس، ص ٣.

على أننا إذا قبلنا ما يقع من سهو في التصحيف، أو لما سبق ذكره من أسباب كانت مفضية إلى وقوع التصحيف؛ فكيف لنا أن نقبل التصحيفات التي قد يتعمدها بعض العلماء أو الرواة في الشواهد لتوافق آراءهم ومذاهبهم؟ ولعل ذلك قد ظهر في كثير من الشواهد النحوية[1].

ومما ورد من تحريف في الشواهد اللغوية ما ذكره ابن برّي في تعقبه الجوهري أنه ذكر في فصل (خ ت ت) بيتًا للسموأل شاهدًا على الختيت بمعنى الخسيس، وهو:

ليس يُعْطى القوي فَضْلاً من المـا
لِ، ولا يُحرم الضعيفُ الختيتُ

قال الشيخ رحمه الله: "والذي في شعره: الضعيف السَّخيت، والسخيت: هو الدقيق المهزول، وهذا هو الظاهر؛ لأن المعنى أن الرزق يأتي الضعيف، ومن لا يقدر على التصرف، وأما الخسيس القدر؛ فله قدرة على التصرف مع خساسته"[2].

ومن ذلك أيضًا ما ذكره صاحب "الجاسوس على القاموس" في استدراكه على الفيروزابادي أنه ذكر في (قاء) و (تفيأت) أي: تعرضت المرأة لبعلها وألقت نفسها عليه. قال: "قد طالما أنكرت هذا الفعل المنكر واستوحشت منه؛ إذ ليس من مناسبة بين القيء والدلال؛ فهو مخالف لحكمة الواضع، ولم أجد في الصحاح والعباب والأساس والمصباح معنى لتقيأ سوى تكلف القيء... حتى راجعت لسان العرب؛ فوجدت فيه في (فاء) ما نصه: تفيأت المرأة لزوجها: تثنت عليه وتكسرت له تدللاً، وألقت نفسها عليه من الفيء وهو الرجوع، وقد ذكر ذلك في القاف، قال الأزهري: وهو تصحيف، والصواب: تفيأت بالفاء، ومنه قول الشاعر:

---

(١) للوقوف على أمثلة مما صحّفه النحاة انظر: الرواية والاستشهاد باللغة، د/ محمد عيد، من ص ١٩٥ ـ ٢١٧، من ص ٢٠٧ ـ ٢٠٩.

(٢) التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، ابن بري، ج ١/ ١٦٢، وهكذا ورد البيت مصحفًا في الأصمعيات، انظر: الأصمعيات، اختيار الأصمعي، ص٨٦، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٤، والبيت في ديوان السموأل ص ٨٢، دار صادر، بيروت، د.ت، وقد ورد فيه (الشخيت) بالشين المعجمة، وهو خطأ.

تقيـــأت ذات الـدلال والخَـفَـــر

لعـابس جـافي الدلال مـقـشـعـرّ

ثم طالعت تاج العروس؛ فعلمت منه أن الليث روى (تقيـأت) بالقاف، واستشهد لذلك بالبيت المذكور؛ فظهر لي أنه تصحيف من الليث رحمه الله"[1].

ومنه أيضًا ما تعقبه ابن برّي على الجوهري، قال:

"وذكر في هذا الفصل بيتًا لدريد بن الصِّمَّة شاهدًا على الضَّرْس للعضّ، يقال: ضَرَسْتُ السهم: إذا عَجَمْته، وهو:

وأسـمـر من قِـداح النبع فـرعٍ

به عـلمـان من عـقب وضَـرْسِ

وصواب إنشاده:

وأصـفـر من قـداح النبع صُلْبٍ

وكذا هـو في شعره؛ لأن سـهام الميسر توصف بـالصفرة والـصلابة؛ وقال طـرفة يصف سهمًا من سهام الميسر:

وأصـفـر مَضْـبُوحٍ نظرت حـواره

على النار واسـتودعـتـه كفّ مُجـمِـد

فوصفه بالصفرة"[2].

---

(١) الجاسوس على القاموس، ص٤١٠، ٤١١، وانظر: القاموس المحيط، الفيروزابادي، باب الهمزة فصل القاف، ج١/ ٢٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م، وتاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، ج ١/ ١٠٥، باب الهمزة فصل القاف، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، سنة ١٣٠٦هـ.

(٢) التنبيه والإيضاح، ج ٢/ ٢٨٤، والبيت في ديوان دريد بن الصمة هكذا:

وأصـفـر من قـداح النبع صلب

خـفـي الوسم من ضَـرْسٍ ولمسِ

انظر: ديوانه ص ١١٧، تحقيق عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م. وبيت طرفة في ديوانه من معلقته، انظر: ديوانه ص ٤١، دار صادر، بيروت، د.ت.

ومما لا يفوتني الإشارة إليه أن التصحيف قد طال جميع عناصر الاستشهاد، إلا أن كل عنصر يختلف عن الآخر في كيفية تمحيص شواهده ومعالجتها؛ فأيسر التصحيفات ما يقع في آيات الذكر الحكيم؛ حيث يعرفه العلماء دون جهد؛ لأن الله تعالى قد حفظ كتابه، وأما الحديث الشريف؛ فقد هيأ الله تعالى له رجالاً عرفوا صحيحه من ضعيفه، كما عرفوا المصحَّف منه من غير المصحَّف، أما الشعر والنثر؛ فقد يحتاجان إلى طول بحث ونظر، وأحيانًا إلى لأْي وجهدٍ للوصول إلى الصواب فيهما.

وإذا كنا نريد أن نضع معجمًا لغويًا تاريخيًا؛ فَحَقٌّ علينا أن ننأى به عن تلك التصحيفات الواقعة في ألفاظ الشواهد؛ لتكون شواهده معبرة عن المعاني الصحيحة لألفاظها.